

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

تستعد لطرح فرص استثمارية تمتاز بمقاومتها للركود الاقتصادي

البحر: «إيفا» من أوائل الشركات في الكويت التي جدولت ديونها البالغة 95 مليون دينار من قصيرة إلى طويلة المدى

أصدرت سلطنة عمان أمس شهادات ايداع بقيمة 211 مليون ريال عماني. ونكرت النشرة الصادرة عن البنك المركزي العماني أن متوسط سعر الفائدة لتلك الشهادات كان 0,08٪، فيما بلغ أعلى سعر مقبول 0,08٪. وأشارت الى ان مدة تلك الشهادات تصل إلى 28 يوما حيث سيتم استحقاقها في الـ 18 يوليو المقبل. وأوضحت أن سعر الفائدة على عمليات إعادة الشراء للفترة من العشرين حتى السادس والعشرين من شهر يونيو الجاري هي 1٪. وتعد شهادات الإيداع الصادرة عن البنك المركزي العماني وتشارك فيها البنوك المرخصة فقط أداة مالية لتنفيذ عمليات السياسات النقدية التي ترمي إلى امتصاص فائض السيولة النقدية لدى القطاع المصرفي على وجه الخصوص والحفاظ على استقرار سعر الفائدة وعلى سوق المال بشكل عام.

وأضاف البحر ان شركة «إيفا» كانت من أوائل الشركات في الكويت التي جدولت ديونها، كما نجحت في دمج ثلاث شركات، هي «جيزان القابضة» و«كويت انفسست القابضة» و«الدولية للمتمويل»، وهو الاول من نوعه في الكويت، وتستعد «إيفا» لطرح فرص استثمارية تمتاز بمقاومتها للركود الاقتصادي في قطاعات أخرى مثل قطاع الأغذية وتجارة التجزئة، والقيام بتغيير الأصول مع التركيز على توزيعها، بالإضافة الى ان الشركة استطاعت تخفيض ديونها بنسبة 10٪.

وكشف البحر في تصريح صحفي في ختام الجمعية العمومية للشركة انه تم تأسيس شركة أغذية مع مستثمرين آخرين، مشيراً الى أنه سيتم افتتاح اول فرع لها آخر الشهر الجاري، دون ان يفصح عن المزيد من المعلومات، واعتبر استثمارات الشركة بأنها طويلة المدى.

وعن اسباب خسائر الشركة في 2011 قال البحر ان الخسائر تنوَّع بين تكلفة الديون وهي نحو 6 ملايين دينار تقريبا، ومخصصات بنحو 10 ملايين دينار ونحو 4 ملايين دينار خسائر محققة. وأعرب عن امله ان تكون سنة 2011 هي آخر سنة تحقق فيها الشركة خسائر، مشيراً الى انها لا يساعده على تحسين الأوضاع السنة المقبلة خصوصا بوجود هيئة سوق المال والمسؤولين الجدد فيها، مشددا على ضرورة تسهيل الاجراءات لدخول مستثمرين اجانب الي السوق.

من جانبه قال نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة الاستشارات المالية الدولية «إيفا» صالح السلمي ان الحكومة تستجيب لاحتياجات القطاع الخاص التي يطالب بها منذ سنوات دون جدوى، معربا عن استيائه للمستوى الذي بلغه هذا القطاع في ظل تهيمش وتجاهل الحكومة له وتفاعسها عن حل مشاكله وإزالة ما يعترضه من موققات وصعوبات، لاسيما بالنسبة للشركات الاستثمارية، التي قال ان نسبة مشاركتها وحدها في اجمالي الناتج القومي للبلاد في العام 2009 بلغت 14٪، بينما كانت نحو 4٪ خلال الاعوام السابقة كنتيجة للجهود والمبادرات الفردية التي اضطلع بها القطاع الخاص طوعا وبمبادرة ذاتية، وذلك بهدف الارتقاء باقتصاد الكويت، ما جعل منه ومن إنجازاته تلك محط انظار دول الجوار بل والعالم.

وأكد صالح السلمي ان الوقت حان لان تعيد الحكومة النظر في سياساتها المتبعة حاليا واعطاء دور اكبر للقطاع الخاص في مسيرة البلاد التنموية، مشيراً الى ان عدد الشركات الاستثمارية عند افتتاح بورصة الكويت لم يتعد العشر او الخمس عشرة شركة استثمارية، في حين بلغ عددها حاليا اكثر من 100 شركة مدرجة تزاول أنشطة استثمارية متنوعة.

ولفت السلي ان الشركات الاستثمارية ملتزمة بدفع مساهماتها للدولة بما في ذلك الضرائب المستحقة، مشيراً الى ضرورة تدخل الحكومة لاحداث توازن المطلوب في السوق بين سياستي العرض والطلب اسوة بدول العالم المتقدمة والمتحضرة، وتهيئة الاجواء الكفيلة بتفعيل دور القطاع الخاص الذي سيبقي قاصرا ما لم تتواء وترعه، واصفا القطاع الخاص حسب وضعه الحالي وفي ضوء المبادرات والاقتراحات التنموية التي يطرحها ويطلب بتمويلها كالموالي «الخدج» الذين لا بد من وضعهم في حاضنات تساعد على تجاوز مرحلة الخطر والعيش وتنسيقهم مسيرة حياتهم والوصول الى بر الامان.

وتوقع أن تكون سنة 2011 هي آخر سنة تحقق فيها الشركة خسائر، مشيراً الى انها لا يساعده على تحسين الأوضاع السنة المقبلة خصوصا بوجود هيئة سوق المال والمسؤولين الجدد فيها، مشددا على ضرورة تسهيل الاجراءات لدخول مستثمرين اجانب الي السوق.

وأشار الى ان المناخ السياسي السلمي في 2011 انعكس على الوضع الاقتصادي في البلاد، الامر الذي ادى الى تعطيل مشاريع خطة التنمية التي اقرها مجلس الامة في 2010، مضيفا انه بالنسبة الى قانون هيئة أسواق المال اتضح وجود صعوبة واختلالات في عمل بنوده ومعاييرها وكذلك لائحته التنفيذية مع متطلبات السوق الكويتي، ما أدى الى تعطيل عمل

ويعين التقرير ان خسائر «إيفا» بلغت 20,7 مليون دينار (أي 31 فلسا للسهم) مقابل خسائر بلغت 18,2 مليون دينار (أي 28 فلسا للسهم) للعام 2010، لافتا الى ان الشركة حرصت على الوفاء بالتزاماتها من خلال سداد القروض وتنظيم التدفقات النقدية، وسددت مبلغ 7 ملايين دينار عن قضية مرفوعة ضدها في امارة عجمان منذ عام 1993 عندما كانت الشركة مملوكة للحكومة، لافتا الى ان الشركة لا تزال تتمتع بمركز مالي قوي حيث بلغت حقوق المساهمين 106 ملايين دينار، وبلغت القيمة الدفترية للسهم في 2011/12/31 (147 فلسا)، اي اعلى من القيمة السوقية للسهم في 2010/12/31 والبالغة 39,5 فلسا للسهم.

وأشار التقرير الى ان «إيفا» تملك حصة نسبتها 18٪ من شركة الوافر للخدمات التسويقية، المديرية لسوق الفرصة المركزي للخضار والفاكهة. وحققت شركة الوافر في اول سنة من تشغيل سوق الفرصة ارباحا جيدة، وتوقع تحسن هذه الارباح في 2012.

والشركة صافي ارباح قدره 3,1 ملايين دينار بما يعادل 10,86 فلوس للسهم للسنة المالية 2011.

وذكر ان جميع مشاريع الشركة تحولت الى اصول مدرة للدخل مشيراً الى ان الشركة انتهجت إستراتيجية تهدف الى التركيز على المشاريع التشغيلية التي تدر لها دخلا شهريا، ضاربا مثالا على ذلك بالمجمعات التجارية التي أنشأتها «أوتاد العقارية» في الكويت.

وأشار الى ان السياسة التي انتهجتها الحكومة الكويتية خلال الفترة الأخيرة أثرت سلبا على العقارين السكني والتجاري مما جعل كثيرا من الشركات العقارية الكبرى تحجم عن الاستثمار فيها نظرا لقلّة عائداتها الاستثمارية مقارنة بالعقار الاستثماري.

ولفت الى تركيز الشركة على المجمعات التجارية نظرا لاتساع الرقعة السكنية في الكويت مما يستدعي وجود مثل هذه المجمعات مشيراً الى زيادة القدرة الشرائية للمواطنين والتي انعكست ايجابا على زيادة مبيعات المحلات التجارية داخل هذه المجمعات.

ولفت الى ان الشركة تواصل تحقيق نجاحاتها مشيدا بأداء الإدارة واصفا إياه بأنه متحفظ ومدروس بعناية شديدة وأنه بعيد عن المخاطرة مما جعل الشركة تجني ثمره هذه السياسة من خلال تحقيقها للأرباح مروراً بالأزمة الاقتصادية وحتى يومنا هذا.

من جهة أخرى، أعرب الهاجري عن امله في ان تهدأ التوترات السياسية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية خلال الفترة المقبلة.

وأشار الى ان الكويت تستحق ان تكون مركزا ماليا خدمتيا في منطقة الشرق الأوسط وأنه لن يتحقق ذلك من دون تعاون السلطتين.

وأشار الى ان «أوتاد العقارية» في الكويت، ما أدى الى تعطيل عمل

وأشار الى ان «أوتاد العقارية» في الكويت، ما أدى الى تعطيل عمل

وأشار الى ان «أوتاد العقارية» في الكويت، ما أدى الى تعطيل عمل

وأشار الى ان «أوتاد العقارية» في الكويت، ما أدى الى تعطيل عمل

وأشار الى ان «أوتاد العقارية» في الكويت، ما أدى الى تعطيل عمل

وأشار الى ان «أوتاد العقارية» في الكويت، ما أدى الى تعطيل عمل

وأشار الى ان «أوتاد العقارية» في الكويت، ما أدى الى تعطيل عمل

وأشار الى ان «أوتاد العقارية» في الكويت، ما أدى الى تعطيل عمل

وأشار الى ان «أوتاد العقارية» في الكويت، ما أدى الى تعطيل عمل



صالح السلمي

في حين الان من يحرك السوق هم الافراد، ولا يوجد اي دعم من الحكومة. واعرب عن امله ان يعود السوق الي وضعه القوي وتتعدل الأوضاع السنة المقبلة خصوصا بوجود هيئة سوق المال والمسؤولين الجدد فيها، مشددا على ضرورة تسهيل الاجراءات لدخول مستثمرين اجانب الي السوق.



طلال جاسم البحر

دينار ونحو 4 ملايين دينار خسائر محققة. وأعرب عن امله ان تكون سنة 2011 هي آخر سنة تحقق فيها الشركة خسائر، مشيراً الى انها لا يساعده على تحسين الأوضاع لأسباب عدة أبرزها قلة السيولة وامتناع البنوك وتشديدها في اقراض الشركات، مشيراً الى انه لو تم اقراض شركات الاستثمار فسيكون هناك صانع سوق وبالتالي سيتحسن الوضع.

الهاجري لـ «الانباء»: «أوتاد العقارية» تدرس الدخول في أسواق الخليج وأوروبا خلال العام 2013

كشفت إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 27 الى 31 مايو الماضي أن هناك ارتفاعا في تداول العقارات مقارنة بالفترة من 20 الى 24 مايو الماضي حيث أظهرت الإحصاءات ان عدد العقارات المتداولة بالنسبة للعقار الخاص بلغ 118 عقارا بمبلغ قدره 28,9 مليون دينار، في حين بلغ عدد العقارات الاستثمارية 33 عقارا بقيمة 30,4 مليون دينار، وبلغ عدد العقار التجاري عقارين بقيمة 14 مليون دينار وبلغ عدد عقار المعارض عقارا واحدا بقيمة 3,4 ملايين دينار ولم يشهد العقار الحرفي والشريط الساحلي والمخازن اي تحرك خلال هذه الفترة.

وتوقع الهاجري أن تحقق الشركة نتائج مالية جيدة خلال العام 2012 تفوق النتائج التي حققتها الشركة للعام الماضي حيث حققت الأرباح قدره 3,1 ملايين دينار بما يعادل 10,86 فلوس للسهم للسنة المالية 2011.

وذكر ان جميع مشاريع الشركة تحولت الى اصول مدرة للدخل مشيراً الى ان الشركة انتهجت إستراتيجية تهدف الى التركيز على المشاريع التشغيلية التي تدر لها دخلا شهريا، ضاربا مثالا على ذلك بالمجمعات التجارية التي أنشأتها «أوتاد العقارية» في الكويت.

وأشار الى ان السياسة التي انتهجتها الحكومة الكويتية خلال الفترة الأخيرة أثرت سلبا على العقارين السكني والتجاري مما جعل كثيرا من الشركات العقارية الكبرى تحجم عن الاستثمار فيها نظرا لقلّة عائداتها الاستثمارية مقارنة بالعقار الاستثماري.

ولفت الى تركيز الشركة على المجمعات التجارية نظرا لاتساع الرقعة السكنية في الكويت مما يستدعي وجود مثل هذه المجمعات مشيراً الى زيادة القدرة الشرائية للمواطنين والتي انعكست ايجابا على زيادة مبيعات المحلات التجارية داخل هذه المجمعات.

● عاطف رمضان

«الأحمدي» في الصدارة بعدد 61 عقارا تداول 118 عقارا خاصا بقيمة 28,9 مليون دينار

قدره 2,3 مليون دينار وبلغ عدد العقار الاستثماري عقارا واحدا بقيمة 780 ألف دينار ولم يشهد العقار التجاري أو المخازن أو الصناعي أي تحرك خلال هذا الأسبوع.

وأما عن مؤشر تداول الوكالات العقارية، فإن إجمالي العقارات المتداولة للفترة نفسها بلغ 5 عقارات مقارنة بالأسبوع السابق، حيث بلغ إجمالي العقارات المتداولة 6 عقارات وذلك بانخفاض مؤشر تداول الوكالات العقارية بواقع عقارا واحدا.

ومن الملاحظ بالنسبة للعقار الخاص ان مؤشره انخفض بواقع عقارين وارتفع المؤشر بواقع عقار واحد والنسبة للعقارات الاستثمارية واستقر المؤشر بواقع صفر عقار لعقاري «التجاري» و«المخازن» خلال هذه الفترة.

ووفقا لإحصائية وزارة العدل فإن محافظة الأحمدية جاءت في المرتبة الأولى بين المحافظات من حيث التداولات العقارية الخاصة وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقار واحد في العقار الخاص خلال هذا الأسبوع.



ارتفاع التداول على العقارات الخاصة والاستثمارية والتجارية والمعارض

الحرفي وانخفض المؤشر بواقع صفر عقار لعقار الشريط الساحلي. أما عن العقارات المتداولة للوكالات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 27 الى 31 مايو الماضي فقد أظهرت الإحصاءات أن عدد العقار الخاص بلغ 4 عقارات بمبلغ

السابق. وجاء في إحصاءات وزارة العدل أن مؤشر تداول العقود بالنسبة للعقار الاستثماري ارتفع بواقع 20 عقارا، وارتفع مؤشر العقار التجاري بواقع عقارين، كما ارتفع المؤشر ايضا بواقع عقار واحد بالنسبة لعقار المعارض واستقر المؤشر بواقع صفر عقار بالنسبة لعقار

154 عقارا إجمالي العقود العقارية بارتفاع 42 عقارا مقارنة بالأسبوع السابق

16 صفة قيمتها 38,4 مليون دينار

| المحافظة | خاص | استثماري | تجاري | مخازن | صناعي |
|------------------|-----|----------|-------|-------|-------|
| العاصمة (1) | 2 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| حولي (2) | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| الفروانية (3) | 1 | 1 | 0 | 0 | 0 |
| مبارك الكبير (4) | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| الأحمدي (5) | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| الجهراء (6) | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| المجموع | 4 | 1 | 0 | 0 | 0 |

| المحافظة | خاص | استثماري | تجاري | الحرفي | معارض | مخازن |
|------------------|-----|----------|-------|--------|-------|-------|
| العاصمة (1) | 12 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| حولي (2) | 10 | 3 | 1 | 0 | 0 | 0 |
| الفروانية (3) | 9 | 0 | 0 | 0 | 1 | 0 |
| مبارك الكبير (4) | 25 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| الأحمدي (5) | 20 | 0 | 1 | 0 | 0 | 0 |
| الجهراء (6) | 9 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| المجموع | 118 | 33 | 2 | 0 | 1 | 0 |

كشفت إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 27 الى 31 مايو الماضي عن 16 صفقة مليونية بقيمة 38,4 مليون دينار تركزت جميعها في العقود المسجلة لصققات البيع التي تمت خلال هذه الفترة. وكانت هذه الصفقات عبارة عن 12 صفقة كانت عبارة عن أرض بقيمة 2,2 مليون دينار كائنة في منطقة السالمية وبنائة بقيمة 1,2 مليون دينار كائنة في منطقة الفنتاس وبنائة بقيمة 1,4 مليون دينار كائنة في منطقة الفنتاس وبنائة بقيمة 1,2 مليون دينار كائنة في منطقة الفنتاس وبنائة بقيمة 1,1 مليون دينار كائنة في منطقة المنقف. وصقفة واحدة تمت في العقار التجاري كانت عبارة عن بنائة بقيمة 6 ملايين دينار كائنة في منطقة السالمية وصقفة ايضا تمت في عقار المعارض عبارة عن أرض بقيمة 3,4 ملايين دينار كائنة في منطقة الشعب البحري وبنائة بقيمة 1,5

● عاطف رمضان